

من التغيير الاجتماعي إلى التغيير السياسي : المعطى الحضاري في عملية التنمية الشاملة

From Social Change to Political One: Civilization Aspect in The Overall Development Process

د. ميلود عامر حاج
أستاذ محاضر قسم "أ"
بالمدرسة العليا للعلوم السياسية - الجزائر 3-
miloud4ameur@gmail.com

ملخص

يعد التغيير الاجتماعي ظاهرة مهمة في تطور المجتمعات وبناء الدول على خلفية تفعيل عمل المؤسسات بما يتماشى ومشروع التطور الذي ما انفك أن يتعزز وفق قدرات كل من المجتمع والدولة الواحدة على حد سواء ، وذلك من أجل تفاعلي الأخطار والتقاطعات التي من شأنها أن تقوض من دعائم العقد الاجتماعي . فالبناء الداخلي هو أساس التحول كونه هو الضابط للعملية المجتمعية التي من شأنها أن تواكب فكرة الإقلاعة ذاتها . بيد أن التغيير الاجتماعي يواكب مشروع التنمية والتطور في كامل القطاعات الحية وعلى جميع المستويات الحيوية بما يفسره ذلك الذي يعقده كل مجتمع كامل النضج مع نفسه بتجاوز مراحل الضعف ومحطات الانزلاق. يتزامن ذلك وفق قدرات عمل المجتمع وأهمية الدولة عن طريق الوعي والوعي الجاد من خلال تجديد العهد بالأفكار والرؤى والمشروعات الهادفة للتغلب على مراحل الضعف ومسالك الانهيار . إن إحداث نقلة نوعية بخصوص التغيير الاجتماعي ينم عن إرادة حية وفاعلة تأخذ في الحسبان ما مدى أهمية مواكبة سلسلة الأحداث التي يصنعها كل مجتمع قادر على مواكبة مشروع البناء والتطور الإيجابي بما يسمح له أن يجابه سياسات التفتيت والتقسيم والتفكيك كمنافذ من الخارج أمام ضعف الداخل خاصة تلك التي تطل المنطقة العربية على سبيل المثال لا الحصر .

الكلمات الدالة: التغيير، الدولة، الاجتماع، الإدارة، الاقتصاد، البنية، النخبة، المؤسسة.

Abstract

The Social change, however, is an important phenomenon in the Evolution of Societies and Nation-building on the back of activating the work of the Institutions in line with the project Development, Which has continued to be enhanced in accordance with the capabilities of both the Society and the State in Order to avoid the dangers, intersections that would undermine the foundations of the Social Contract. The Internal transformational construction is the basis of being the controller if a Community-based process, that would keep pace with the Idea of taking off per se. However, keeping pace with Social change project Development in the entire living Sectors and at all Levels, including the vital explained that each held by the entire Community with the same maturity to go beyond the stages of weakness and slipping stations.

This coincides according to the Community's work capacity, and the importance of the State through the consciousness and awareness of the hard work during the renewal of the covenant with Ideas, Visions and Projects are designed to overcome the weaknesses stages and paths of collapse. The make a quantum leap about Social Change reflects the vital determination effectively will take into account the importance of keeping up the chain of events which are made by each society capable of keeping up the construction project and positive development, allowing him to confront fragmentation and division and dismantling policies that affect the Arab region.

Keywords: Changment, State, Social, Administration, Economy, Structure, Elite and Factory.

في ظل ما يحجب عنه الطريق أمام المستقبل المنظور. إن غياب هذا التصور في كثير من الحالات هو الذي أرمى بظلاله بعيداً عن تحقيق الاقلاعة Tack off ما يضبط رزمانة التعايش السلمي في طرح أولى الإشكالات الجوهرية التي تعيق من مسار تقدم المجتمعات العربية التي انقادت وراء البحث عن الحلول العشوائية والأنية بعيداً عن جهد وعلم النخبة العربية ما يزيل عنها الضعف والاقتتال والتمزق والدمار. كما تخضع هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات وترتيبها وتحليلها وفق ما قدمته من مقاربات علمية بخصوص تحليل الإطار السوسيوولوجي لتحرك المجتمعات من وإلى ذلك إما التقدم وكسب القوة أم إلى الضعف والتراجع. وعليه نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للتغيير أن يأتي بنتائج ايجابية دون المرور الحتمي بما هو سلبي في بعض المجتمعات؟ ومن هنا تتفرع جملة من الأسئلة الفرعية حول ما هو التغيير؟ وما هي أدبياته وفلسفته من أجل غلق الباب أمام الارتجالية والاتكالية والحروب الداخلية بعد مرور فترة زمنية على اكتساب الاستقلال السياسي؟ هذا ما يقودنا إلى بناء جملة من الفرضيات الهامة وهي على الشكل التالي: الإشكالات الجوهرية في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي وما يقف ضدها من أجل إيقاف هذا "الإخطبوط السياسي" في ظل انسداد الأفق وغياب فكرة المشروع ومشروع الفكرة بدءاً من التغيير السلمي والمرحلي المدروس والهادف إلى مجتمع الاستقرار والتصنيع والإنتاج. في ظل غياب التغيير وانعدام سياسته يمكن اللجوء إلى كل الطرق والسبل من أجل التأثير على الواقع المعيش. أهمية التغيير تبقى فكرة جوفاء وبدون مشروع يحميها في ظل غياب إرادة سياسية واعية تقوم على عمل حكومي فعال ينطلق من المعطيات الموضوعية من أجل تفادي الخلافات وتأطير لوجهات النظر في تحديد الأدوار وتعزيز للمواقع في المجتمع الواحد ما يضبط فكرة التغيير بحسب المراحل والوظائف المعدة والمدروسة على كامل المستويات وشتى القطاعات في هذا الشأن. تحاول هذه الدراسة من الزاوية المقارنة التوقف على مقارنة تطور الآخر وتخلف الأنا في ظل عدم وضوح الرؤية في تحقيق وثبة تاريخية بعيداً عن التبعية من جهة، وتقليص المسافة عن البحث عن الحلول الراديكالية من جهة ثانية. كما تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين هما: القسم الأول ويشمل الإطار المفاهيمي للتغيير والذي يتفرع عنه نقطتان جزئيتان هما: تعريف التغيير الاجتماعي ومصادر التغيير الاجتماعي. أما القسم الثاني فيحاول التركيز على التحول كفكرة وجوه للتحويل ويتفرع عنه بالمثل نقطتان جزئيتان هما: مظاهر التغيير الاجتماعي والتغيير بين الدلالة والمشروع.

1. الإطار المفاهيمي للتغيير

يعد التغيير بمثابة فكرة قابلة لأخذ والرد منذ القدم وهي غير ثابتة بل متفتحة ومتطورة بتطور المجتمعات ونمو الدول. كما تبرز الأهمية القصوى لهذا الموضوع خاصة في الحقول العلمية العديدة خاصة عند أصحاب الاختصاص منها

ليس من قبيل الصدفة إذن أن نناقذ وراء فكرة التغيير على أساس أن حدود المجتمع هو عقم السياسة لديه سيما عند الحديث عن النخب الجادة وبناء المؤسسات القوية تفاعلياً إما للحلول الراديكالية أو الأساليب الثورية "الشارعية" في غياب ما يدفع بالوضع العام نحو التطور والرقى والبناء المستمر في ظل الابتعاد عن عمل الفكر وأسلوب المعاملة عبر أطوار ومراحل وبإشراك الجميع. فالتغيير فلسفة التصور لإطار الحياة العامة في تقدم المجتمعات بما يشمل ذلك البناء الحضاري بامتياز بحيث لا يرغب في خلخلة الأوضاع وحرق المراحل ما دام كل من جهد المجتمع وعمل الدولة يلتقيان عند نقطة الانطلاقة. إنها نقطة مهمة في تأسيس ذلك التحول المستمر في كنف تلك القيم المشتركة التي تراعي قدرات المجتمع ونصاب الدولة في إحلال التوازنات والعمل سوياً ما يرفع من قدرات البلاد ويعزز من طاقات العباد. إن إحلال تصور للتغيير يقوم أصلاً وأساساً على الفكرة التي تؤول إلى ضبط العملية التنموية من داخلها عن طريق الأسس والمؤسسات، القيم والمبادئ، الثقافة والاجتماع، الأخلاق والاقتصاد، السياسة والقانون... الخ. إن الصراع الداخلي يسترعي التوقف عنده في ظل دراسة حدود التنمية الشاملة والأفكار والمشاريع التي تدور حولها؛ بمعنى أن جهود اليوم لا تذهب أدراج الرياح غداً مروراً بالعنف السياسي. أين القوة من الجهد، وأين عمل الفكر في ظل تحولات الواقع ورهاناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعدها الإستراتيجي؟

إن منظومة الحكم لا بد لها من مراعاة ذلك بحكم أن عمل المؤسسات يتوقف على فكرة التغيير في حد ذاتها من طور إلى آخر، ومن مدة زمنية إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر.. لأن السياسة في حد ذاتها تقوم على تحقيق التوازن من سدة الحكم إلى خارجها تجاه المجتمع الذي تقوم عليه. وما دام الأمر يمس الوضع العام وما ينجر عنه من تحولات وتغيرات في المجتمع وخارجه، فإن كل ما تقوم به السياسة هو مكسب لها ونتائجها الأولى بامتياز سواءً كان إيجاباً أو سلباً. كما أنه يمس أصناف من شرائح المجتمع على اختلاف أعمارها ومشاربها. ومن هنا يصعب جداً إحداث التغيير في المجتمع النامي عامة والعربي خاصة كونه يقوم على جملة من الترتيبات والمراحل الأساسية في تنمية قدرة البلاد وتعزيز مكانة الفرد فيه نظراً لما يمر به العالم من أزمات خانقة وحروب منتظرة. لأن التغيير في حد ذاته ليس متولداً جزافاً؛ إن لم يكن مدروساً ومُقتنناً على أسس وآليات علمية وعملية دون البحث عنه في زمن الفوضى وانسداد الأفق. فالتغيير عملية جادة كونها "استباقية" في عداد المجتمعات وتحول الأمم. هذا ما بات يستلزم دراسة التغيير عن طريق الإرادة الحية والجهد المدروس والعمل المعرفي والتخطيط الفاعل والإستراتيجية الثاقبة في كل مجتمع يريد التألق بعيداً عن سماع صوته عن طريق الحرب الأهلية والتمزق الداخلي والفوضى العارمة من أجل الابتعاد عن تقويض ما بناه

بحكم انتماء مجتمعاتها التقليدية إلى الثقافة الشفوية حيث الصراع فيها على أشده بين دعاوي التقليد ومطالب التجديد لم يهدأ بعد . كما تحاول الأنثروبولوجية من جهتها وضع دينامية - البنيات والأنساق- في إطارها الداخلي تجاه كل بنية أو نسق . فضلاً عن دينامية التحول تجاه البنية وما تتأثر به عن طريق التحولات والتغيرات⁽²⁾، الأمر الذي يربط في هذا الصدد بجديلية التقليد /الحدائثة.

لذا جاءت الماركسية تعيب عن المجتمعات التقليدية بالرمز لها بغير التاريخية على خلاف المجتمعات المتقدمة التي يشار لها بالتاريخية كونها عقلانية ، لكن هذا غير كافي بالنسبة للمجتمعات التقليدية في حل مشكلاتها نحو التطور والتقدم والتغير ما دامت تقاس على وضع غير وضعها في ظل عدم قدرتها على التخلي عما يعيقها ويعترض تقدمها ويبني مصيرها. التقليدية صفة حضارية - تاريخية - سوسولوجية لا بد من التعاطي معها من أجل إبراز ما مدى قدرتها في صناعة ما يعترضها ويعترضها وإلا تنقاد دوماً وراء التبعية . ومن هنا يكمن التحدي الثنائي لها داخلياً وخارجياً . هذا ما يتجلى من المقاربات الأنثروبولوجية التي تربط الأنساق التقليدية بواقع الدينامية⁽³⁾ . بحيث لا يمكن تلافي الخصوصية الاجتماعية عند الحديث عن سوسولوجيا التغير ما دامت كل المجتمعات ليست واحدة وهي مختلفة في العمق من حيث الحضارات والثقافات والأديان .. الخ. الأمر الذي جعل من الأنثروبولوجيا أن لا تضبط مقارباتها الموضوعية قياساً بالسوسولوجيا عند الحديث عن المجتمعات أياً كانت متقدمة أو متخلفة على حد سواء. لكن الإشكال القائم من منظورنا يكمن في طبيعة الاختلاف وخصوصية التلاقي في الوسط المجتمعي الإقليمي والدولي في تمازج الثقافات وحوار الحضارات وتبادل الخبرات وتعميق التبادلات ..

كما أن هنالك فروقات واسعة لا يمكن قياس بعضها ببعض من خلال إجراء مقارنة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات المتقدمة على حد سواء . لأن التغيرات الاجتماعية الداخلية تقاس بحسب بلاندي Blandier بدءاً من التغيرات السوسيو- ثقافية ذاتها عندما تتعرض إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية من جهة ، والتوازنات الاجتماعية التي يربطها بالتحديث والابتكار بحكم الاحتكاك وتنامي الحاجات وعمليات التأثير بالآخر من جهة أخرى . فضلاً عن التفاوت الموجود بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة من حيث التقنية والحياة الاقتصادية مما ينجر عنه سلسلة من اللاتوازنات الاجتماعية. فالنسق الاجتماعي هو الأساس باعتباره هو المولد لهذا التخلف كونه هو الفاصل بينه وبين التقدم في قياس المجتمعات المتخلفة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة. يتأتى ذلك على أساس أن البنيات الاجتماعية لا يمكنها أن تتجاوز ذلك أو تنقاد وراء تحقيق التقدم بسهولة. الشيء الذي أرمى بظلاله في الحث عن الحنين إلى الماضي (التقليد) أو تقليد الآخر (التبعية). ومن الصعوبة بمكان أن تحديد البعد السوسولوجي داخلياً

العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية والفلسفية والإدارية وغيرها. وبالتالي تقتصر فكرة التغير على القيم والأفكار التي يحملها مشروعها في التطور وفقاً لمنهجية البحث وأساليبه وأطواره . إلا أن غياب فكرة التغير لا معنى للبناء لها في المقابل حتى وإن كان هنالك بناء ما فإنه مقتصر على جهة من الجهات وليس على كل الاتجاهات مما يعطل من عملية البناء ذاتها وما تحمله في حال فشلها جملة من التداعيات والإسقاطات الصعبة والخطيرة على مسار التقدم والتنمية والتطور. ومن الأهمية بمكان أن نعطي مكانة وأهمية لفكرة التغير بعيداً عن التشرذم الذي كثيراً ما يصيب المجتمعات في ظل غياب النهج والبرامج في إعداد التطورات البناءة دون أن يحل محلها الضعف والتمزق والفضوى والحرب . أي بمعنى رصد لكل الجهود والسياسات والأطر الفاعلة في دينامية التحول من أجل تحقيق التغير بحيث لا يمكن تحقيق إقلاعة ما دون بناء خطة أو خطط تهدف بالدرجة إلى عملية تحقيق التغير الذي لا يتأتى بدوره إلا في ظل بناء تصورات ورسم ترتيبات وإنجاز آليات مؤسسية واعية وواعدة بحتية التحول الإيجابي لا السلبي.

وعليه نطرح السؤال التالي : ما هو التغير الاجتماعي؟ فهل هو فكرة أم مشروع أم سياسة أم وعي مشترك؟ هذا ما يتضح ملياً في ضوء هذه التجليات والرؤى المتباينة أحياناً، والمتكاملة أحياناً أخرى بحكم أهمية الموضوع وجدارته لا في الطرح فحسب ، بل في المعالجة من جوانب متعددة ومتنوعة . كما يركز همها إلى التوصل إلى بناء فكري / فلسفي يقيم علاقاته بجوهر الموضوع وتحولاته من الأفراد إلى الجماعات فالوسط الذي يقيمون فيه حدود علاقاتهم وتطوراتها من طور إلى آخر . لذا أسس "المنطق الأرسطي لفكر فلسفي سيجعل ، هو الآخر ، من فكرة التغير الاهتمام الفلسفي الذي سيعترب عنه ظهور طروحات فلسفية تدعم الثبات والاستقرار من جهة ، وفكرتي التحول والتغير من جهة ثانية . لن يقف مفهوم التغير عند حدود التوظيف الفلسفي بل سيزداد تبلوراً واتساعاً ، إذ ستظهر مقاربات اجتماعية تتأطر ضمن الفكر الاجتماعي والاقتصادي تجعل منه محور اهتماماتنا حتى لو كانت تتميز بنوع من الكليانية (أوغست كونت، سان سيمون، آدم سميث...)، وهكذا ، سيظهر إلى الوجود فكر اجتماعي مؤسس على القواعد العلمية يهتم بالتغير الاجتماعي ليس كتحويلات تشهدا المجتمعات فقها ، وإنما كفكر يبرز تاريخية المجتمعات الإنسانية"⁽¹⁾.

إلأن التغير الاجتماعي كثيراً ما يفسر تلك الظواهر الاجتماعية في المجتمعات الغربية التي انقادت وراء تحليل وفهم ما يدور حولها من أجل استخلاص الدروس والعبر في سياق الكشف عن صيرورة تطورها التاريخي في ضوء المقاربات السوسولوجية والمطارات الأنثروبولوجية عن طريق التأسيس لعلم اجتماع الذي يحمل التغير أو التطور على حد سواء . ولعل الحديث عن التغير الاجتماعي من وجهة نظر سوسولوجية قد يتماشى مع ظروف الدول النامية التي أحزرت على استقلالها ليس ببعد

بلوغ المستوى المطلوب.

فالتغيير سنّة حميدة في تطور المجتمعات وتنامي الدول بحكم طموح النفس البشرية المرتبطة بالأفراد والجماعات عندما يتعلق الأمر في العيش في كنف المجتمع الإنساني الذي يتطور بدوره نتيجة الغريزة البشرية ذاتها والمرتبطة بالمصالح والمطامح التي يقوم عليها العيش السلمي في دولة المؤسسات وبناء الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور جاء التغيير في اللغة عما يقوم به من تحول وتغيير، أي حركه وبدلته، أي بعبارة أخرى هو التحويل والتبديل⁽⁵⁾. لذا جاء التغيير المقصود بمعنى الإيجابي وليس السلبي المفاجئ والذي يقوم على حسن النية وتوافر الشروط وعمل الفكر وجهد الجماعة كونه يقوم في المجتمع ويخضع له تبعاً لقوانين التغيير وفلسفة التنمية. والتغيير يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، بينما "التغيير" حينما يضاف له كلمة اجتماعي يصبح المصطلح (التغيير الاجتماعي) ومعناه أي كل ما يتعلق بالمجتمع فيصبح هو التغيير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع أو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن⁽⁶⁾.

والتغيير لا يعني قط ذلك التحول الظاهري الذي يقوم على إحداث تحول في النظم والأنساق والأجهزة إن لم يصاحبه تبدل في مناهج التفكير وأدوات التحليل لمعنى الواقع الذي كثيراً ما يحمل التخلف أو يشكل جزء كبير منه على خلاف المجتمعات المتقدمة التي تعي هذا التصور وتمنحه قسط كبير من الاعتراف والدراية كونها تقوم عليه وتنتقل منه. لماذا يتعذر التغيير في كثير من الحالات في المجتمعات المتخلفة؟ وبالرغم من ظاهرة التخلف المستشرية في بعض المجتمعات بحيث أن التغيير يصعب مبدئياً الإحاطة به نظراً لديناميته العميقة والواسعة على مستوى التفكير والتشبهت بها ما دامت تشكل جزء كبير من القيم القديمة المتوارثة أحياناً، كما تحمل جملة من الامتيازات والمصالح والتي تشكل أحد الخفايا الكامنة وراء إفسال الحديث عن التغيير أحياناً أخرى. هذه العلاقات الاجتماعية تبرز في طور من أطوار المجتمعات عندما يصل النضج والرشد مداه كونها تشكل توسيع لنطاق فكرة التغيير؛ إلا أن عدم نضج هذه الأخيرة يعني إفسال لمخططات التنمية والإبقاء على مزاولة السياسة من أبواب ضيقة خوفاً على انتقاد المكاسب وضياع الامتيازات الآنية والفردية والخاصة على حساب الفائدة العامة من أجل إحداث تطور راق وجاد وطموح يحتمل الإبداع والإنتاجية والمنافسة... لصالح الجميع.

وإذا كان تقدم المجتمعات وتنامي الدول هي قليلة لكنها تعد هي المسيطرة على تحول العالم فإن غيرها من المجتمعات والدول تقف عند نقطة الصدام وغياب السلام واحتدام الصراع من أجل عدم المغامرة لصالح غير طريق التغيير الاجتماعي الذي يتطور من العادي نحو الأسفل في ظل غياب الأطر والآليات التي

وخارجياً هو ما يبرز قدرة كل مجتمع عن تناسق طبقاته وتفاعل وعيها ما يضمن تفتحها من داخلها بل تقدمها من خارجها عن طريق الثقافة المؤسساتية التي تنصهر في بوتقة بما يتماشى وحركية التاريخ. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الأمر يمس القيم أم الوعي المجتمعي أم خصوصية الفرد؟

هذا الوسط الاجتماعي المتولد عن هذه القوى هو أساس ربط التحول بقدرة التوصل إلى ضبط تناغم كل مجتمع من داخله أولاً، ثم خارجه ثانياً. إنه النسق الاجتماعي ذاته وما يحمله من وحدات وقوى وجهات قادرة على النمو أم تقليص حركيتها بحسب المدخلات والمخرجات وذلك وفقاً لما جاء بارسونز أو ديفيد استون. بكلام آخر، إلى أي مدى يمكن لبنيات النسق الاجتماعي تحقيق التغيير عن طريق طرح الجديد؟ الأمر الذي يفرض بالقوى الاجتماعية الحية انطلاقاً من النظام الاجتماعي لا بالاحتفاظ على وتيرة التوازن من داخله وإنما في الوسط الاجتماعي الذي تلتقي حوله هذه القوى من خلال ما تبديه من تفاعلات وتبادلات وتشكلات من أجل النهوض بواقعها نحو الأفضل. بالإضافة للعوامل الداخلية والفاعول الخارجية التي تسهم مجتمعة في تحقيق انبعاث نحو التغيير الاجتماعي انطلاقاً من البنيات الاجتماعية ذاتها وذلك إما أن تكون متفاعلة مع تطور علاقات الأفراد والجماعات أو ضدها نتيجة الخلل والتأزم وانعدام النظام.

وقد يبدو العامل الثقلي ذي علاقة وطيدة بالتغيير الاجتماعي كونها لها أثر بليغ المستوى على المعتقدات والتصورات والسلوكيات عن طريق التأثر والتأثير بهدف تحقيق ذلك التوازن الاجتماعي للنسق الاجتماعي بعيداً عن التناقضات والتجاوزات والصراعات الداخلية؛ أي بمعنى آخر أن النسق الاجتماعي هو الذي بإمكانه أن يولد من رحمته قوانين ومناهج تساهم في تماسك النسيج الاجتماعي من أجل بلوغ غايات أصحابه وأهداف أبنائه وليس ضدهم.

كما لا يمكن التوصل إلى فكرة التغيير وتجسيدها على أرض الواقع بسهولة إذا لم يتوافر هنالك وعياً جاداً وإرادة واعدة وباشتراك جميع الوكلاء والفاعول والأطر الحية ما يضمن رشد البناء الاجتماعي عن طريق تكاثف الجهود وتضافر السياسات التي تصب في بوتقة واحدة. لأن هنالك طموح وهنالك غياب الأراضية المفاهيمية في آن واحد إن لم يكن هنالك تناقضاً بينهما لكي يتكأ عليها هذا التصور في التوصل إلى غاياته وأبعاده ما يضمن له الاستقرار والتنمية الشاملة الفعلية وبدون هواده. وإذا كان للتغيير حيزاً سوسيوولوجياً⁽⁴⁾ يقوم عليه في ضبط لعملية التحول وبكل تجلياتها وأبعادها فإنها تقضي بالحفاظ على المكتسبات والانجازات التي تتعمق وتتأثر هي الأخرى دفاعاً عما حققته من محاسن وإيجابيات. ولعل البعد السوسيوولوجي كثيراً ما يفسر إلى حد ما وفقاً لما حققته التنمية وما يكتنفها من صعوبات ومشكلات حالت دون

والانطلاقاً؛ أي بهدف تحقيق تنمية واعدة تقوم على أسس متينة. فالتغير الاجتماعي ليس عملية تلقائية أو عضوية وإنما يهدف إلى استحداث مناهج ووسائل من واقعه من أجل اللحاق بالتطور المنشود لا بحسب المنتهى فقط، بل عن طريق المنطلق الرئيس والذي بموجبه تتحدد العوامل والأسس التي يستقي منها التغيير فلسفته. ومن هنا كان التغيير يرمز له على أساس تلك الظاهرة أو الحدث الذي يشترك فيه الجميع ما دام يقوم على الوعي المجتمعي نتيجة نضج وممارسة العمل الاجتماعي وما يتفرع عنه باقي الميادين الأخرى كالإدارة، والسياسة، والاقتصاد، والقانون، والتعليم والتربية... التغيير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محدودة. إلا أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية، فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة: المادي والمعنوي. وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي القيم والعادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة والخبرات... الخ. فما هو التغيير الاجتماعي بين تلك التغيرات التي تحدث داخل المجتمع؟⁽⁸⁾

كما ينطوي مفهوم التغيير الاجتماعي على فكرة مألوفة أن التغيير يحمل نزوع أو توجه صوب كل ما هو اجتماعي أو ما ينطلق منه حتى يكون لعملية التغيير محتوى ومضمون واتجاه طاغي على قدرات الفرد الذي ينحدر من المجتمع الذي ينتمي إليه. أي بمعنى آخر أن المجتمع لا يمكنه أن يتطور إلا وفق ما يقدمه له الفرد والجماعة باتجاه باقي فئات المجتمع الواحد. بيد أن الذين من ساهموا في هذا الحقل هو وليام أوجيرن منذ 1922 في كتابه التغيير الاجتماعي والذي جاء يضم جملة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم التغيير ذاته كالإصلاح الاجتماعي Social Reform والثورة الاجتماعية Social Revolution والنمو الاجتماعي Social Growth والتطور الاجتماعي Social Evolution والتقدم الاجتماعي Social Progress والتحديث Modernization والتحضر Urbanization، والتنمية Development، والتصنيع Industrialization، والتغريب أو التشبه بالغرب⁽⁹⁾ Westernization.

أ. تعريف التغيير الاجتماعي

يعد التغيير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تساهم في بنائها كل الفواعل والآليات بدون استثناء. وهي حركة متواصلة بدون انقطاع إذ تنطلق فعاليتها من داخل المجتمع وأطره الفاعلة لا في خلق وعي جاد يقوم برصد العملية فحسب، بل في تفعيل العملية نفسها التي يقوم عليها التغيير الاجتماعي في حد ذاته. الكل ما في الأمر أن التغيير ما هو إلا حالة من الحالات التي تطرأ على كل مجتمع إما سلبياً أو إيجابياً. كما يقصد بالتغيير الاجتماعي كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أو الوظيفية خلال مدة زمنية محددة، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيراً في

تمنح لهذا الانبعاث أهميته في تدارك الأخطاء وتجاوز المخاطر ما يضمن التحول الإيجابي. ولعل الصراع يعد طرماً مقبولاً به كونه يحمل في حد ذاته إرادة واعية بل سياسة قائمة في حد ذاتها تنم عن فكرة تطور مجتمع يتغير من وإلى الرشد والعطاء والتمثيل بحيث يشكل التغيير الاجتماعي في المقابل صراعات جديدة. هذه الطوباوية التفكيرية تعتقد بأن التغيير يحل الصراعات، إلا أنه يخلق صراعات أخرى. في الواقع لا يوجد أي مجتمع يحقق التغيير كاملاً وفي نفس الوقت⁽⁷⁾.

وبالرغم من أهمية ومكانة التغيير في المجتمعات، فإنه يصعب مبدئياً تحديد حركيته وفعالته وسياسته في الواقع المعيش خاصة إذا ما جزمنا القول بأنه يشكل قوام الحراك السياسي - الاجتماعي بامتياز كونه يقوم على الأفراد والجماعات والمؤسسات من طور إلى آخر، ومن بلد إلى آخر ومن ظرف إلى آخر بحسب الظروف والمعطيات التي تنبثق عنها تلك الأوضاع الجديدة التي تمس الشأن العام. ولعل العنف واستهتار القيم وغياب المشاريع وانسداد الأفق السياسي كلها بوادر تنبأ بغياب التغيير من داخل المجتمع الواحد. علماً بأن كل مجتمع يتطور إما نحو الأعلى أو يتراجع نحو الأسفل. وبالتالي من يصنع هذه الدينامية؟ الدولة أم الأفراد أم المجتمع؟ فالكل متكامل من خلال ما يقدمه وما ينعكس عليه إيجاباً أو سلباً انطلاقاً من الصرح البنائي والوظيفي لجهد الفكر وتداعيات التغيير وحاجات النمو من داخل كل فرد وأسرته مروراً بالمجتمع الواحد وشرائحه والدولة تجاه الدول الأخرى. العملية شاقة ومعقدة لدرجة تفادي الوقوع في الأخطاء والمخاطر التي ينجر عنها صناعة التغيير كونه يقوم على فلسفة في التصور وإمعان في الإقدام بحكم التطور الذي يفرضه المكان والزمن ك مطلب أساسي إذ يفرضه الواقع ويلج عليه المستقبل بشدة خوفاً من الوقوع في الأزمات ودخول الحروب. لأن التغيير بالرغم من أنه يشكل عملية جادة وصعبة في آن واحد فإنه ينطوي على مسار تاريخي يهدف إلى عدم الوقوع في الاختلافات والاختلالات التي ينجر عنها من دون عمل العقل قياساً بالنتائج والدروس المستخلصة. هذا ما يدعونا بالقول بأن فكرة التغيير تعني روح تماسك القيم وتجذر الوعي الجمعي بحكم الابتعاد عن مواطن الخلل ومعاقل الضعف من أجل التوصل إلى مستوى يضمن روح الائتلاف والتآلف في النظرة للأشياء والتعامل معها انطلاقاً من المصالح المشتركة والأهداف المنتظرة. عملياً، التغيير هو فلسفة في التصور وترشيد البناء ما يضمن تحقيق التقدم وطموح دعاوي ما يمكن التوصل إليه بعيداً أو جنب إلى جنب الآخر. لأن استهلاك مصنوعات الآخر تحت خطاب مناقض للتغيير هو روح التبعية في العمق بالرغم من أن التغيير تصنعه أفكار ومشروعات بناءة، وتعدده مراحل وأطوار هامة وتشكله أنساق وأنماط جديرة بالأخذ بها والعمل بموجبها ما يضمن الاقلاعة الميدانية لها كذلك.

إلا أن البعض يُجمع بأن التغيير الاجتماعي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كونه يمس الفكر الاجتماعي الحديث وذلك من أجل تخطيط هادف ووجيه عن طريق الرؤية والجهود

ثباتاً مطلقاً .

2. **التغيير المتدرج:** وهي تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكون تغييراً كمياً لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أي في طريقة العيش والحياة .

3. **التغيير السريع:** وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه بدون جهد وهذا التغيير يختزل بعض مراحل التغيير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية ومن خصائص التغيير الاجتماعي أنه تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغيير تحدث بتسلسل وتتابع ، وقد مرت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بمراحل تغير مختلفة ويمكن أن نسميها مراحل التغيير الحضاري . فمثلا المجتمعات المشاعية البدائية ثم مجتمع القبيلة والإنتاج المشترك وتحدد الملكيات الخاصة وظهور نظام الإقطاع أو الملكية الخاصة كل ذلك أدى إلى نشوب الحروب وظهور التناقضات في المجتمع وقيام الثورات التي تسعى إلى التغيير في كل مرحلة من المراحل وفي كل نظام كان يصاحبه نظام تربوي معين وفلسفة تربوية خاصة.

ب. مصادر التغيير الاجتماعي

ولعل هنالك اختلاف متباين حول مصادر التغيير الاجتماعي بين المختصين والدارسين في الحقل السوسولوجي حول طبيعة التغيير وكيفية تحقيقه لأنه يمس الزاوية النظرية ، أي بما ليس هو موجود على أرض الواقع ، بل في ما تتم الرغبة الطامحة في تحقيقه عن طريق المخيال الاجتماعي أولاً. ومن هنا يصعب مبدئياً تحقيقه بسهولة ما لم يتم ربطه بالنظري كخطوة أساسية وفاعلة في دينامية البحث عن التغيير الاجتماعي . لكن هذا التصور يبقى متوقفاً على الشق النظري منه في تحديد أسلوب العمل الذي بموجبه يتحقق ما معنى هذا الاتجاه. ومما هو متفق عليه سلفاً ، فإن هنالك مصدران أساسيان داخلي وخارجي في تحديد طبيعة هذه التغيير الاجتماعي وهما كالآتي:

1. **المصدر الداخلي:** أي أن يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق الاجتماعي ، فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي بل والقابل للتغيير، مثل القرارات الإدارية والتعلم والمشروعات الكبرى ، وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح ، الخ.

2. **المصدر الخارجي:** الذي يأتي من خارج النسق ، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى، وما ينتج عن ذلك من الاستيرادات والإعلام والانبعاثات، أو تدخلات المنظمات الدولية، الخ⁽¹³⁾.

إلا أن طبيعة التغيير الاجتماعي بالرغم من صعوبته في تجاوز إشكاليته التي تراهن عليها الدول النامية منذ عقود خلت في تحقيق وثبة اجتماعية واقتصادية عن طريق السياسة التنموية، فإن ذلك ما زال متوقفاً على طبيعة النهج

النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه . أو هو أي اختلاق أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى آخر أو مكان إلى آخر وبشكل متعاقب . ويمكن أن ننظر إلى التغيير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى الاجتماعية . وأن التغيير ضرورية حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها ويعد التغيير الاجتماعي جزءاً من التغيير الشامل في المجتمعات البشرية⁽¹⁰⁾.

ومن هذا المنظور يعد التغيير الاجتماعي أشمل من التقدم بحيث أن التغيير لا يمكن أن يسلك حتماً الطريق الايجابي على عكس التقدم الذي يمكنه أن ينحو منحى الطريق الايجابي وذلك قياساً بالتأخر . كما لا يمكن للتغيير أن يحدث في ظل غياب الشروط والآليات الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها بسهولة لأنها ضرورية بامتياز في حال إنجاح هذه المهمة . لكن المفارقة في هذه العملية أن الكل يطمح في تحقيق التغيير الاجتماعي ؛ إلا أن القليل في التجمع البشري عن طريق المجتمع الواحد في علاقاته بالدولة أن يوفق في تحقيق ذلك بسهولة . الأمر الذي يعود بالقول بأن التغيير الاجتماعي هو غاية كل فرد لكن ليس كل الجماعات في علاقاتها التناعمية أو التنافرية التي يتأسس بموجبها عمل المشاركة لكل الفواعل في التخلص من العقد والتجاوزات والأزمات التي تحدث جراء غياب التغيير الاجتماعي الذي يسلك بدوره عكس نتائجها الايجابية . فالعمل جاد ويتطلب جهود وعمليات جبارة ومن كل أطراف وأطراف المجتمع جميعها في ظل القيم والمبادئ والأفكار التي يقوم عليه مجتمع التغيير بواسطة أصوله وأركانه من أجل ضبط حالته العادية نحو الأحسن . كما تتوافر حركة التغيير الاجتماعي على جملة من العوامل الأساسية ومنها بيئية وبيولوجية وديمغرافية وتكنولوجية واقتصادية وثقافية ودينية⁽¹¹⁾.

وإذا كان التغيير الاجتماعي يعني ذلك التأثير البليغ المستوى من حيث ما يقبل عليه كل مجتمع واعي عن طريق ما يعده من خطى وخطوات في سياق النهج الذي يسلكه بهدف عدم الوقوع في الثغرات والقطائع ، بحيث يصعب حصرها في سياسة مضادة من أجل الحد من خطورتها . لأن التغيير الاجتماعي ليس كلاً متوافراً إن لم تكون هنالك أساليب وآليات متوافرة من حيث التفكير فيه أولاً ، ثم معاينته ثانياً ، ومعايشته ثالثاً . وما دامت عملية التغيير الاجتماعي ليست جاهزة كلية فإنه يصعب حصرها في مجال دون باقي المجالات الأخرى كونها هادفة وأساسية في رصد لمحتوى التحول الطبيعي لقدرات المجتمع في ظل الدوافع الداخلية والخارجية في طبيعة كل نسق مكون للنظام الاجتماعي . لذا جاءت جملة من أشكال التغيير الاجتماعي تعبر عن طبيعة هذا التحول ما دام التغيير الاجتماعي ليس واحداً بل مختلفاً باختلاف المجتمعات منها كالآتي⁽¹²⁾:

1. **التغيير البطيء:** والذي يحدث بشكل بطيء جداً كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضارياً وتكون هذه المجتمعات في حالة جمود ويكون التغيير بطيئاً إذ لا يوجد مجتمع ثابت

دولة القانون التي عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد يسترشد المرء بما يجري عليه الحال في الساحة اليومية خاصة العربية منها من اختلاسات للمال العام ، وكبت للحريات الفردية والجماعية وانتهاك أعراض الناس وغيرها في ظل غياب في المقابل ما عجزت عنه الدولة القطرية العربية من مخططات البناء ومشروعات التحول المرتقب. هذا ما ساهم بشكل مباشر عن طريق ضعف الاقتصاد وحدود العمل السياسي من خلال ما قاما عليهما التأخر والتخلف بواسطة مسئوليتيهما في تزايد نوعي غير قابض لكنه مزيف على مفهومة الدولة وعمق السياسة وإدارة الاقتصاد وتأثير الإدارة العامة.

ولعل أثر سوسيولوجية التنمية ودينامية الثقافة في الذات ومن منطلقهما يقوم الوعي السائد بدوره تجاه كيان المجتمع الذي ينمو ويتفاعل هو الآخر بالواقع الاجتماعي إن لم ينطلق منه . لكن كيف ومتى وإلى أي مدى يمكن التعامل معه بجره إلى التنامي والتألق في ظل البحث عن القوة والقدرة على بناء نفسه من داخله وفقاً لما يحمله من تداعيات ورهانات باتت تقوض من قيمته دون أن يتخلص من عقده الداخلية؟ الأمر الذي أربك الحسابات السياسية وتعثرت جراه المهام المجتمعية لدرجة أنه أصبح لا يلتقيان عند نقطة واحدة من أجل النهوض بهما وفق آليات بهدف تحقيق التقارب لا التباعد ، والتناغم لا التنافر . يتزامن ذلك في الوعي والاستقامة والمثابرة في إعداد الوفاق والتألف ما يضمن الوحدة الداخلية وتحقيق المشروع التنموي في ظل الأزمة التي عصفت بجملة من الجهود مما جعلها تقوض من الدعائم والرؤى والتواصل حفاظاً على النسيج الاجتماعي . أما عن الأزمة يقول حسن حنفي عنها والتي نعيشها فنراها كل يوم ، وهي غياب الحوار في حياتنا المعاصرة تتجه لأننا لسنا أحراراً في تفكيرنا ، ولأننا لا نسلم بحق الآخر في الحرية والتفكير والاعتراف بحقه في إبداء الرأي . نواجه الفكرة على كل مخالف في الرأي أو يتهم بالخيانة والعمالة أو العته والجنون أن أصبح بطل الأمس خائناً اليوم ، ويصبح بطل اليوم خائناً في الغد، فلم نستطيع أن نميز في قادتنا الخونة من الأبطال ، وجعلنا أبطالنا خونة وإخوتنا أبطالاً ، فهدم اليوم ما بنيناه بالأمس ، وقد نهدم في الغد ما بنيناه اليوم ، لم يعد لنا تاريخ متصل، وأصبحت حياتنا مجموعة من الحلقات المنفصلة ، كل حلقة تلغي ما قبلها ، ونُدعي البداية من جديد ، في الثورة أو الحركة أو اليقظة أو الانتفاضة أو التصحيح⁽¹⁵⁾.

لأن الأمر في أمس الحاجة لدق ناقوس الخطر باعتبار أن قضية الفكر العربي المعاصر تطرح إشكالات ورهانات حادة ومستعصية بين المفكرين والمنظرين في ضوء هذه المعطيات والمؤشرات، وذلك ليس من حيث الصلة بالحرية والحداثة والعدالة والديمقراطية فحسب، بل من حيث تأسيس ثمة نوعي جديد ومتجدد يقوم على مبادئ وخيارات تنهي الصراع مع الذات وتدفع بها إلى مراتب الدول الرائدة وإلى مصاف الأمم الغالبة

الإيديولوجي الذي ربما هو الأساس فحسب ، بل المنحى في تحديد آليات ووسائل ينطلق منها العمل السياسي ذاته . إن تحديد مقاربة علمية من زاوية نظر سوسيولوجية في الحقل ذاته تعني تحديد لجملة من المعطيات والأسس التي تقوم عليه هذه المصادر السالفة الذكر ومنها ما يلي⁽¹⁴⁾:

1. الاختراع والاكتشاف : يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، مثل اكتشاف البترول ، المخترعات كوسائل المواصلات والاتصالات ومختلف التقنيات .

2. الذكاء والبيئة الثقافية : بلا شك أن الاختراع أو الاكتشاف ، عندما يتطلب مستوى مرتفع من الذكاء والإبداع والمبادرات الواعية من الأشخاص والجماعات .

3. الانتشار: ويعني قبول المكتشفات والتفاعل مع المخترعات والتجديدات الوافدة من قبل أفراد المجتمع ؛ إلا أن المخترعات لن يكتب لها النجاح في أن تؤدي إلى عملية التغيير حتى تعم وتنتشر لدى أشخاص كثيرين أي على نطاق واسع في المجتمع مثل انتشار الفضائيات والإنترنت وتوظيفها في خدمة إحداه التغيير وتوجيهه.

2. التغيير كفكرة أساسية وجوهر التحول

كما لا يمكن أن تتألق المجتمعات عن طريق دولها نحو الانطلاقة في ظل غياب صرح البناء المؤسسي الذي ينم بدوره عن الوعي والوعي التشاركي الذي يجمع القمة بالقاعدة والمثقف بالأمي وباشتراك صنوف طبقات المجتمع الواحد في معادلة قابلة للنهوض والانطلاقة . كما بات لزاماً بأن الأمر جد مهم بل في غاية الأهمية من حيث الترابط الاجتماعي الذي يقيمه الوعي ويحث عليه عمل الممارسة . لكن زمن التغيير ليس هو توجيه الاتهام نحو الآخر أو بالبكاء على الأطلال في اندفاع مكثف نحو مدح الأنا بالهروب من الواقع في ظل غياب الإرادة الواعية والمشاركة السياسية الفعلية من داخل المجتمع نفسه وأعماقه عبر قاداته ورواده ، طبقاته وموزة، ما يضمن المواصلة في كنف العيش والاستقرار والثبات والبناء، بل التنمية الشاملة وفي جميع ميادين الحياة . علماً أن التغيير السياسي Political Changment ليس بخطاب سياسي أو ورشة عمل وزارية أو برامج حزبية تخص الاستحقاقات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية باعتبار أنه وعي أولاً قابل لتوليد الأفكار وحمل المشروعات بعيداً عن المشاحنات الفردية والصدمات الجماعية تحت طائلة العنف الاجتماعي أو العنف السياسي باسم الثورة. إن غياب الحلول الجادة في عملية التغيير هي التي أملت مثل هذا المنطق عن طريق البحث عنه بواسطة إراقة الدماء وهدر الأعراض وتحطيم المنشآت وقتل الأبرياء والتلويح بالتدخل الأجنبي...

إلا أن فترة التقييم من أجل إصلاح ذات البين واردة جداً وبامتياز ولا مناص منها ما دامت هي الطريق الأوحده للتخلص من التعفن والازدراء والمحسوبية والمناطقية والجهوية في غياب

- ظهور مفاهيم جديدة للأفكار القديمة مثل الحرب النفسية الديمقراطية.

- تغيير نظام الأسرة ووظائفها وأشكالها ودور المرأة فيها.

- الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن.

- ظهور قوة للطبقة العاملة.

- جذب العمال والعمالات من المنازل إلى المراكز الصناعية.

- تغيير في الرعاية الاجتماعية من الأسرة إلى المؤسسات الاجتماعية.

- النمو الحضاري والتغيير العمراني المصاحب للزيادة السكانية.

إلا أن هنالك في المقابل مظاهر التغيير الاجتماعي (السلبية) التي بإمكانها أن تحدث في حال عدم الإحاطة بمظاهر التغيير الاجتماعي الإيجابية التي تعكس ما مدى قابلية التوصل إلى هذه الأخيرة. وذلك انطلاقاً من جملة من المعايير والمقاييس التي يمكن قياس بموجبها اللاتغيير الاجتماعي أو التحجر الاجتماعي عن طريق تلك المظاهر السلبية المتولدة من عدم تحقيق مظاهر التغيير الاجتماعي الإيجابية ومنها كالاتي⁽¹⁷⁾:

- التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب المعنوي.

- الميل إلى الأنانية الفردية.

- انتشار اللامبالاة.

- العصب والتمرد اللاواعي.

- ضعف سلطة الرجال في المنزل.

- خلق انحرافات سلوكية واجتماعية داخل نطاق المجتمع.

- زيادة الضغوط النفسية نتيجة التقدم التكنولوجي.

- التغيير الاجتماعي أدى إلى حدوث تغيير في بناء الأسرة والزواج وتنظيمها.

ب. التغيير بين الدلالة والمشروع

إن قضية التغيير هي علّة التاريخ وسنّة من سنن الكون تتعامل بموجبها المجتمعات المتحضرة كونها سابقة عن الفرد وعلاقاته بالطبيعة. والتغيير نهج التقدم ومنهاج الرقي وفي غيابه يعني التوقف عن الركب و بروز الأزمة وانسداد الأفق. ولئن يعترف جميع المحللين السياسيين وعلماء الاجتماع بأهمية التغيير على خلفية نزوح الحرية وتأثير الديمقراطية في التعامل مع قضايا المجتمع بروح نزيهة تعود بالفائدة على الجميع بحيث أن التاريخ ما كان لكي يكتب لصالح نفر من الناس دون سواهم في القيادة والزعامات إذا لم يتحقق معنى التغيير ودلالته من خلال ربط فكرة التحول عن طريق التربية والتعليم والإنتاج والفاعلية والجاهزية وسلطة القرار واستقلاليته.. ما يعيد بناء اللحمة الاجتماعية ويقوي من حظوظ تفاعلاتها وانجذاباتها على أرض الواقع. إن فكرة التغيير هي مدلول

. أين الخلل؟ إنه لجدير بالذكر الاضطلاع بهذا المسعى من حيث الطرح والإحاطة بهدف إنشاء مقاربات ومقتربات جديدة في ضوء ما عرفته تجربة بعض دول الربيع العربي وما كابدته من خسائر مادية وتضحيات بشرية في كل من سورية، وليبيا واليمن... ما يسترعي التوقف ويدعو إلى التحليل في ظل تنامي المخاطر والمحاذير ما يقلل من تداعيات الأزمة العربية ويحد من فتح جبهة داخلية بين الدولة والمجتمع العربيين. هذا ما بات يلح على فكرة التغيير الغائبة وتوافر شروطها الأساسية من أجل تخليصهما من التصادم لا كمشروع فحسب، بل كفكرة تصنعها النخب وتسهر على بنائها المؤسسات. إلا أن التغيير الاجتماعي الذي يقيم علاقاته بالتغيير السياسي ليس وليد فترة ما أو مقرون بجيل فقط؛ إن لم تهيب له الضمائر والعقول معاً من أجل ترويض لفكرة الجوهرية التي يحملها التغيير في حد ذاته ما ينم عن الإرادة الفعلية الداخلية والتحول المجتمعي الخارجي خدمة لقضية الأم آلا وهي الوطن.

إن المسألة حضارية بامتياز كونها وليدة وعي مشترك وجاد ينم عن سيرة ذاتية لكل دولة ومجتمع قابلان بإحداث نقلت نوعية تتأكد من خلال عمليتي البناء والاستمرارية وليس القطيعة وإحلال الفوضى باسم الثورة في المواصلتة ومجاهدة النقائص والسلبيات التي تعترض مسعى العلاقات الداخلية بدءاً من فكرة التغيير نحو مسارات وسياقات هادفة يشترك فيه الجميع شريطة أن يكون رد الفعل إيجابياً وليس سلبي بالمرّة.

أ. مظاهر التغيير الاجتماعي (الإيجابية)

هنالك جملة من المعايير التي يقاس بموجبها التغيير الاجتماعي من زاوية نظر إيجابية كأساس في التحول الذي تضبطه عملية التغيير من داخلها ما دامت تقوم على أسس وفواعل لا يمكن الاستغناء عنها بحسب طبيعة ما يصبو إليه التغيير الاجتماعي كونه متولد عن إرادة حية وقابلة للمزيد من الإنتاج والفاعلية والجاهزية. بحيث لا يمكن الاستغناء عن هذه الفكرة كمشروع هادف يتوخى الإحاطة والجهد البليغ في صنع السياسات وبناء المشروعات. لأن الأمر يتوقف عن الإرث الحضاري الذي يعد مرتبط بعامل الوقت والجهد والمال لصالح الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه كل فرد في وسطه الاجتماعي. أي بعبارة أخرى من الحاكم الأول إلى آخر محكوم. ومن هنا تتحدد أهمية التغيير الاجتماعي في ضوء هذه القدرات والطاقات في بعث ما يصبو إليه الانبعاث الاجتماعي من حلول لقضايا المطروحة دون تراكمها حتى لا تعمل على تقويض الجهود والإرادات في تعطيل حركية المجتمع من داخله. ومن بين هذه مظاهر الإيجابية للتغيير الاجتماعي منها كالاتي⁽¹⁶⁾:

- تقدم العلم في مجالات واسعة أدى إلى رفاهية الفرد والمجتمع.

- ازدياد وتحسن وسائل الاتصال وتحسنها واعتماد الأفراد والجماعات بعضهم على بعض.

يبعث على الأزمة بحيث بإمكانهما تعطيل البنيات الاجتماعية على توليد الأفكار وحمل المشاريع ما يضمن رشد المجتمع الواحد على الانبعاث من داخله دون تمزق أو تعطل من داخله دون المرور بعدم الاستقرار السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن الحديث عن الأطروحات التنموية ربما تشكل لدى المجتمعات النامية أحد العراقيل التي تعترض تحولاتها من وإلى مستوى آخر. يتأتى ذلك من خلال ما تم استحضاره في هذا المسار عن طريق جملة من الانتكاسات والتراجعات في خضم الأحداث والوقائع التي تصنعها لكنها محدودة الفاعلية بحكم ضعف تخطيطها مراحل الاتكالية لدى غيرها (التبعية)، أو تحقيق تنمية مساهمة من قبلها وفق تجربتها الخاصة بها بعيداً عن دعاوي المدرسة الأمريكية ومحاولة ربطها بغيرها من المجتمعات الأخرى العاجزة عن تحقيق طفرة لديها لكنها حاضرة من خلال السعي على نهج غيرها. ومن هنا يبدأ العجز البادي أمام المؤسسات والبنيات والهيكل في تطوير هذه العلاقة الحميمية دون الصراعية من داخل المجتمع وفق السوسيوولوجية - التاريخية ما يضبط علاقاتها بنسق الحكم وما مدى تطوراتها عن طريق قبول المجتمع فكرة التغيير كونها واردة. إلا أن ترشيد قدراته وطاقاته ما يضبط علاقاته الداخلية تجاه تطور ملحوظ وهادف لا يلغي التقدم أو ينفي التطور كجهد جهيد يستغله كل مجتمع عن طريق شرائحه ونخبه ومؤسساته ما يضمن إقلاعه الحية على ضوء الجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا.

فالتغير كظاهرة طبيعية فإنها واردة جداً إما إيجاباً أو سلباً بحسب منظومة القيم المسيطرة والسائدة على المخيال الاجتماعي شريطة أن تكون قابلة على توليد السلوكيات والأفعال في خضم التحول الوارد ما ينعكس أصلاً وأساساً على روح العلاقات الاجتماعية. هذا ما يعمل فعلاً على تطوير انصهار هذا الخضوع ما يتولد عنه طبعاً ما يخدم هذا الانتماء عن طريق المشاركة في توطيد وتنميط وتوليف هذا البناء العكسي في المقابل. أي بعبارة أخرى ما يضبط زمانة التحول بإشراك الجميع مقابل رد فعل حيوي ضامن لباقي البنيات والممارسات خدمة لهذا التشابك المتكامل في الأدوار والأشواط في صرح صناعة الأحداث الجادة والإيجابية لما بعد هذا الانتماء العقلاني. الفرق بين دينامية الجماعات والتغير الاجتماعي هو أن الأولى في علم النفس تهتم بالبحث في كيفية ظهور الجماعات، وبروز بنيتها ووظائفها مع اكتشاف المبادئ الضمنية التي تتحكم في تصرفاتها التفاعلية الإنسانية الداخلية، ويعني هذا أن دينامية الجماعات طريقة في تشخيص مختلف القوى فيه والتفاعلات الظاهرة والضمنية التي تتحكم في تسيير الجماعات البشرية وتنظيمها تنظيمياً ذاتياً ومؤسسياً، وترجم لنا هذه التفاعلات البنوية الوظيفية العلاقات الموجودة بين أفراد الجماعات والتي قد تكون سلبية قائمة على الصراع والنفور والنبذ والكرهية أو ايجابية قائمة على الانسجام والتفاهم والتعاون والتوافق والتسامح، أما الثاني "التغير الاجتماعي" في علم الاجتماع

فلسفي قائم بحد ذاته ينظر له الواقع السياسي من أجل إخراج المجتمع أياً كان بحسب قدراته وطاقاته مما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون عليه.

الأمر الذي يعود بنا بالقول بأنه ليس كل المجتمعات قابلة لإحداث التغيير بحكم أنها غير مؤهلة لعملية التغيير خوفاً من ضياع مصالح البعض ضد طموحات البعض الآخر من خلال تكريس الواقع واجتراره على أساس مهادناته حفاظاً على الواقع القائم Statut quo تحسباً لضباب بعض الامتيازات لصالح نفر دون غيره. ومن هنا يتأكد ما مدى تأثير فكرة التغيير وتغلغلها في الفكر السياسي بل في هوية المجتمع كونها أساس التحول المرتقب من خلال ضبط للعمل السياسي بإشراك الفاعلين الاجتماعيين والشركاء الاقتصاديين ضماناً لإحداث نقلة نوعية متأنية ومتواصلة في الأنشطة والميادين الأخرى وعلى مدار أجيال متعاقبة دون قطائع أو انقلابات ؛ أي بمعنى الكل يشارك بهدف الاستفادة من الكل وليس لصالح طائفة دون أخرى بحكم أن بناء المجتمع يستلزم روح عالية ونظرة إستراتيجية من قبل الدولة دون التصادم والتنازع في القضايا المصيرية على خلفية تحقيق العدالة السياسية / الاقتصادية كنتاج للمدخلات والمخرجات سواء عن طريق الفرد، أو الفكرة، أو الوقت تحسباً للبناء الحضاري بامتياز.

ولعل هذا البناء الحضاري - التاريخي هو وليد مسار جاد من قبل الأطروحات النخبوية الفاعلة والحيوية الذي تقوم عليه المجتمعات المتحضرة والدول الراقية لا بحسب الأنا الأني، بل الأنا الأخرى في الصيرورة التاريخية وأحقابها المتعاقبة وتطوراتها بين السلم والحرب بدليل أن المجتمع القوي ضرورة من ضرورات إرساء قواعد سياسية جديدة تنظم علاقة الطرفين. كما أن الدولة العزيزة والعدالة، ركن أساسي من أركان تحويل هذه القواعد من طابعها النظري إلى رحاب الممارسة العملية وإجراءات التنفيذ. وبهذا نتجاوز الخطيئة الحضارية الكبرى التي وقعنا فيها جميعاً والتي تتصور علاقة أحادية فقط. بمعنى أن قوة المجتمع مرهونة بضعف الدولة، وبقوة الدولة مرهونة بضعف المجتمع⁽¹⁸⁾.

والتغير الاجتماعي هو الأساس في ضوء ما يحتاجه السياسي والاقتصادي وغيرهما في الميادين الأخرى باشتراكهما جميعاً وفق منظومة قيم متعارف عليها سلفاً على خلفية الأنماط التي تقوم عليها جدلية التبادل بين التغيير المستمر / المتقطع، الداخلي / الخارجي، السلمي / العنيف، المتوازن، الجوهرية / العرضية، والسريع / البطيء⁽¹⁹⁾. كما يتضح من غياب مشروع الحدائث وفشله من داخله وفق نمط مستوحى وهادف ومتولد من رحم المجتمع نفسه عدا ما تم نقله عن الغرب الذي فوّت الفرصة على المجتمع الواحد في ظل غياب الأسس والمفاهيم ما يرفع من شأن البلاد والعباد. أي بكلام آخر هو قدرة المجتمع على تحقيق توازن معتدل منطلقه المجتمع وتحولاته ما يضمن لهذا التطور تقدماً متزناً لا يقبل الصراع أو

التغيير الاجتماعي امتداد حضاري أم طرح سياسي ؟ العملية تصب في ملمة الشروط الذاتية والموضوعية لتحديد الانطلاقة على أساس أن جهود اليوم لم ولن تكون جيوب الغد في التمزق والانحطاط والتبعية للأخر. فالتغيير الاجتماعي رهن الدولة أمام المجتمع الذي يتطور بداخله إما إلى مراتب السؤدد والعطاء والبناء أو يتراجع إلى الوراء دون أحد يدري ما هو المصير . ومن أجل نجاح عملية التغيير الاجتماعي فلا بد من توافر عوامل أساسية في هذا الخصوص ومنها ما يلي⁽²³⁾:

- دراسة القيم والمعايير السائدة ووضع الخطط والبرامج التي تسهم في عملية التغيير.

- مراعاة التكامل بين العناصر الثقافية المادية والمعنوية .

- القضاء على الطائفية والتعصب وخلق جو من الانسجام والتكامل في التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع .

- التحكم في سرعة التغيير وعدم تركه بدون تخطيط وتوجيه.

- خلق التوافق الاجتماعي داخل المجتمع لمواكبة التغيير.

- اختيار الوسائل المناسبة والوقت المناسب لتحقيق التغيير.

فالتغيير الاجتماعي ليس عملية سهلة بل مركبة ومعقدة في ظل غياب الأطر المفاهيمية والإطارات الفكرية التي تحمل أثقاله كونها تحمل إرث الماضي ومشكلات الواقع ورهانات المستقبل من أجل التخلص من عقد التخلف كظاهرة تعيق من مسار تحول الدول النامية . ولعل جل السياسات العمومية التي انقادت من وراء تحقيق وثبة حقيقية لم توفق في تحقيق ما تصبو إليه على أرض الواقع. ومن هنا كان الخلاف بين المدارس السوسيولوجية خاصة الغربية التي انقادت من وراء تفسير ذلك ؛ إلا أنها باءت بالفشل في ظل غياب حلول شافية تنطلق من واقع التخلف ذاته. فالتخلف هو نتاج حتمي في غياب الحداثة التي تفسر على النهج الغربي بالارتباط بالمصالح الأجنبية. لذا بالرغم ما تقدم حول التخلف من أجل الحث على التغيير الاجتماعي ، فإن هذا الأخير لم يأت بأكله نتيجة غياب الظروف والآليات والمؤسسات التي تحقق قفزة نوعية في هذا الخصوص . وعليه مازال التغيير الاجتماعي يفرض نفسه مجدداً في الساحة البحثية والسياسية العمومية نظراً لما يعتري الدولة الوطنية من تحولات ورهانات ما يضمن توافق المجتمع بالدولة في إطار تحقيق التوازن والتنظيم والمواصلة .

خاتمة

لا يمكن للتغيير أن يتحقق بسهولة ما دام البحث عنه يقل في ظل غياب الأطر والآليات النظرية والمفاهيمية والفكرية قياساً بعلمائه ومُنظريه لا من حيث الدعوة إليه فحسب ، بل من خلال المراكز البحثية المهمة بهذا الشأن قياساً بالإنتاج العلمي بالرغم من أهمية الموضوع وتداعياته . إلا أن البحث عن التغيير الاجتماعي عن طريق وسائل العنف الاجتماعي لا يعد طريقاً متصلاً في ظل انتشار التخوف من الغد وغياب الحلول

فهو التحول من حالة إلى حالة ، أو التغيير في القيم والمفاهيم والعادات والتقاليد والنظم واللباس وطرق الحياة وأسلوب الحياة ونمط المعيشة⁽²⁰⁾.

إلا أن هنالك مشاكل وعوائق تعترض عملية التغيير الاجتماعي سواءً من داخله أو من خارجه ، الأمر الذي يفسر أن التغيير الاجتماعي بالرغم من الإلحاح عنه عن طريق تضارب السياسات العمومية والاعتصامات الشعبية والانقلابات العسكرية في البلدان النامية ؛ إلا أنه لم يصل به الحال إلى النضج الذي يسمح له باللجوء إلى آليات وميكانيزمات فاعلة وحيوية بعيداً عن الفوضى . فالتغيير شيء مهم للغاية عن طريق تلك الجهود المبذولة في توخي الحذر والابتعاد عن الخطر على أن يكون التغيير الاجتماعي كأصل لكل تحول مرتقب عن طريق ما يمر به إما بسلاسة موضوعية أو فوضى هدامة قابلة للتدارك المخاطر واستدراك الوقت الضائع. لكن هل كل تغيير نسبي أو ظرفي يعد تغييراً ؟ هذا ما لم يوافق عليه جل علماء الاجتماع والباحثين في ضبط حالة التغيير الاجتماعي بالتصور المرتقب سواءً في مراحل أو في وسائله أو في كلاهما معاً والتي يتبناها من أجل التوقف على نتائج ايجابية. ومن بين العوائق الاجتماعية ما يلي⁽²¹⁾:

- العزلة.

- المحافظة على القديم.

- عدم التجانس داخل المجتمع.

- سيادة روح اللامبالاة وانعدام الابتكار.

كما ترتبط هذه العوائق الاجتماعية عند حدودها بالعوائق الاقتصادية عن طريق التأثير على عملية التنمية الشاملة بحيث لا يمكن للتغيير الاجتماعي أن يتحقق في ظل حضور الأولى أمام البحث عن منطلقات التنمية الشاملة التي تنعكس في هذه الحالة على العوائق الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من التغيير الاجتماعي ذاته . بحيث أن الاجتماع يتطور وينمو ومعه الاقتصاد من أجل تأطيره على أساس تحقيق التنمية كقاعدة أساسية في ضبط معالمها كافة. ومن بين العوائق الاقتصادية ما يلي⁽²²⁾ :

- قلة الموارد الاقتصادية.

- ركود حركة الاختراع والتجديد.

- عدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين مما يضعف الزاوع إلى الاختراع .

بالإضافة عن جملة من العوائق المختلفة والمتنوعة التي تشترك جملة وتفصيلاً في إعاقة مسار التغيير الاجتماعي كظاهرة لها مكوناتها وشروطها الموضوعية التي يتأسس بموجبها البعد السوسيولوجي للتغيير بحكم أن المجتمع يتأثر ويؤثر في الفرد من أجل مواكبة تطورات . لكن السؤال الذي يطرح نفسه في السياق ذاته هو لماذا التغيير ؟ ومن يسهر على تطبيقه ؟ وهل

الهوامش

1. التغيير الاجتماعي بين النظريات الكليانية والمنهج الفردي www.nizwa.com
2. Georges Blandier, Sens et puissance. Paris. PUF-Quadriga. 3^{éd}. 1986.
3. Forcé Michel. Les théories du changement social. Revue Sciences Humaines, n°25, mars-1992.
4. يوسف عناد زامل ، سوسيولوجيا التغيير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير وانتاجاته الفكرية) ، (بغداد : جامعة واسط (بدون تاريخ) ، ص 1.
5. سيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ، (الكويت : المطبعة الكويت ، الجزء 13، 1965) ، ص 286.
6. محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، (عمان: دار الجدلاوي للنشر والتوزيع، 1978)، ص 15.
7. Guy Rocher. Le changement social (Editions litée HMM. 1986) . p.125.
8. Guy Rocher. Idem. http://www.marefa.org/index.php. (15/3/2016).8
9. Encyclopaedia Universallis in http : //www.univarsallis fr/encyclopedia/william-felding-ogburn .
10. يوسف عناد زامل ، المرجع السابق، ص 3 .
11. المرجع نفسه ، ص 6- 8 .
12. المرجع نفسه .
- 3-2 http : //www.marefa.org /index.php . التغيير الاجتماعي ، ص 2-3 .
13. (2016/4/8).
14. المرجع نفسه ، ص 3.
15. حسن حنفي، الجذور التاريخية لأزمة الديمقراطية، (القاهرة: مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد 54 أبريل / نيسان 2014)، ص 22 .
16. محمد الدقس ، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، (عمان : دار المجد للنشر والتوزيع، 1987) ، ص 111.
17. المرجع نفسه .
18. محمد محفوظ ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل ، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 6
19. كولفرني محمد ، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008)، ص 140.
20. فؤاد غضبان ، علم اجتماع التنمية، (عمان : الرضوان للنشر والتوزيع، 2013)، ص 217.
21. محمد الدقس ، المرجع السابق، ص 222- 220
22. يوسف عناد زامل ، المرجع السابق، ص 10.
23. المرجع نفسه ، ص 10.

المصادر

- الحمد تركي، من هنا يبدأ التغيير، (بيروت: دار الساقى، ط3، 2012) .
- العيسوي إبراهيم ، التنمية في عالم متغير ، القاهرة : دار الشروق ، (2003).
- بن نبي مالك، مشكلات الحضارة من أجل التغيير، الجزائر: دار الوعي، (2013).
- الجوهري محمد محمود ، علم اجتماع التنمية عمان : دار المسيرة ، (2015).
- Chapelière Isabelle , Ordioni Natacha. Le changement social contemporain . (Paris. ellipses. 1996).
- Dahren Dorf Ralf. Class and Class Conflict in Industrial Society . Stanford. (Stanford University Press. 1959).
- Hoselitz Berst .F. et Wilbert Moore. Industrialisation et société . (Paris. UNISCO. Mouton. 1963).
- Hagen. Evrederik H. On the theory of Social Society Change. Home Wood. III. The Dorsey Press. 1962).
- Mendars Henri . Forsé Miche. Le Changement social : tendances et paradigmes. (Paris. Armand Colin. 1983).
- Trémoulinas Alexis. Sociologie des changements sociaux. (Paris. la Découverte. 2006).
- Touraine Alain. Sociologie de l'action. Paris. Seuil. 1965.

المنطقية بهدف تغيير المشهد العربي الذي ما زال يئن تحت وقع الأزمات المتكررة والحروب المتعاقبة المحتملة. هذا ما يدعو فعلاً إلى تدارك الموقف بحجة التجربة التي قطعتها الدولة القطرية العربية الواحدة وما تخللها من انتكاسات وانجازات. إن الاعتناء بمشروع التغيير ليس بالأهمية بمكان كمنظيره من المواضيع الأخرى كالتخلف والاستبداد والتبعية والفساد وغيره مقارنة بالعدالة والديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد وغيره.

ولعل موضوع التغيير هو تحصيل حاصل لتراكم الأحداث وتلاطمها من حيث الكم ما يدعو إلى الاستفسار حول الكيفية وتناسقها ما يخدم المواطن ويقلل من تراجع الوطن كذلك . حصيلة السياسة العامة تصب في هذا المنحى نظراً لأهميتها القصوى بحكم ما قامت به وما عجزت عنه في العديد من مناحي الحياة في البلد النامي الواحد . كما لا يتأتى هذا بمحض السهولة ؛ إلا إذا توافرت ثمة شروط أساسية ودواعي موضوعية متولدة من رحم كل مجتمع قادر أم لا على الرقي والتطور والتنمية بعيداً عن الفوضى السياسية. بيد أن مشروع التغيير هو ما يقوم عليه كل مجتمع من قيم ومبادئ وأفكار وما تحمله السياسة من رجالات ورؤى ومشاريع . هذه المعاداة التكاملية حول موضوع التغيير يرجى مساءلتها ومراجعتها وتعميقها ما يضبط الجهد بالعمل ، والفكرة بالأسلوب ، والخطاب بالممارسة..

كما يحاول موضوع التغيير التركيز على أهمية تلك العلاقة الجدلية أحياناً ، والمتكاملة أحياناً أخرى دون العيش ضده أو خارجه ما دام فكر التغيير في حد ذاته يعالج ذلك الوسط الذي تلتقي حوله القوى الاجتماعية الحية سواء وفق صناعة الأحداث التي تجعله يحتل الصدارة أو تلك التي تجعله يتوارى القهقري بحكم أنها تعيش في طلاق مع الشرائح الاجتماعية لكن بعيداً على اختلاف أدوارها ومكانتها وتوجهاتها في المجتمع الواحد . هذا الفراغ الكاسح لمثل هذه العلاقات الاجتماعية هو المسيطر في حالة المجتمعات المتخلفة ما دامت غير قادرة على النظر إلى نفسها ؛ إلا قياساً بما يعبر عنه الآخر المتقدم له ولها في ظل غياب الأطر والآليات التي تحكم هذا النكوص الذي أرمى بظلاله من أجل إيجاد مخرج لهذا التخلف ذاته عبر التوصل إلى "نظرية في التخلف" . بيد أن هذا المنعطف الحاسم في واجهة التخلف هو محك القضية بامتياز ولا مانع من البحث فيه والتأكيد على خطورته وتعقيداته المتشابكة من جيل إلى آخر بحثاً عن المخرج الذي يعوض حتماً في غيابه بواسطة التقليد والمحاكاة والتبعية والسلوك التفاضلي وغيره. ومهما يكن من أمر، فإن التغيير يحاول تسليط الأضواء على تلك العلاقة وتقييم نصيبها في التطور أو التراجع سواء بسواء ما يضمن قوة الدولة وأهمية المجتمع وما يحاول التغيير تحقيقه عن طريق الدعوة إليه والقيام به على أساس التفكير فيه أولاً ، وذلك من أجل معالجته ثانياً من خلال النهوض به ثالثاً.